العدد (1979) السنة الثامنة - السبت (4) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصـراحة

صحّة الصدور

■ إحسان شمران الياسري

إذا امتنع الناس عن التدخين، نضمن (صحّة الصدور).. وإذا تجنبوا التقلبات الحادة في الطقس، ولم يتعرضوا للهواء البارد بعد الحمّام، نضمن (صحّة الصدور) ايضاً.. ولكن كل هذا لا علاقة له بموضوعنا، وهو (صحّة الصدور).

فمنذ ابتدع الإنسان (التزوير)، اخترعت الحكومة ما يسمى تأييد (صحة الصدور).. واصبح كل كتاب أو وثيقة أو تأييد، يحتاج لتأييد (صحة صدور) لكي تعتمده الجهة الحكومية، (ولا أدري إن كانت بقية مؤسسات المجتمع الخاصة أو العامة تُطالب به).

ولا تخفى آثار التزوير ومضاره على المجتمع.. فهي تحقق مصالح غير مشروعة لمرتكبيها، وتمنح صفات ومؤهلات وخصائص غير موجودة.. فضلاً عن إهدارها القيم الاجتماعية المستقرة وتأسيسها سلوكيات غير منضبطة.. ولن نقرر أي من ممارسات التزوير هي الأخطر، فكلها خطيرة ومُدمرّة للمجتمع ومستقبله.. لذا فليس في هذه المساهمة مجال للتعريف بأنواعها ومرتكبيها والميادينَ التي تُرتكب بها.

ما يعنينا هو أهمية (صحة الصدور) وآليات التحقق منها هي الأخرى وتوقيتات وصولها، وبالتالي تأثيرها على توقيتات إنجاز المعاملات.

وببساطة شديدة، إن افتقار العراق إلى نظام معلومات وطني، وإلى شبكة اتصالات متطورة، وإلى منظومة حاسوبية متكاملة، هي التي سمحت بوجود التزوير والتحريف، ووفرت (وجع الرأس) للناس من التزوير وآثارة، ومن تأييدات صحة الصدور والوقت الذي تستغرقه.

ولن أحدثكم عن المعاناة غير المعقولة للناس من هذه القضية والأشهر التي تأخذها بعض التأييدات و(جاءَ المُعتمد وذهب المُعتمد ووصل المُعتمد).. ومطالبة بعض الجهات الحكومية (البطرانة) بتأييد صحة الصدور لكُتب (صحة الصدور).. حتى ييأس المواطن وتبدأ الأزلية المعروفة (الرشوة وأخواتها..). ويُقال إن بعضهم فارق الحياة ووصلت صحة صدور معاملته في اليوم الاخير من مجلس العزاء!!.

كانت الهيئة العامة للضرائب قد ابتكرت أسلوباً ممتازاً لمعالجة سرعة وصول كُتب صرف الاستحقاق بطريقة آمنة وسريعة.. حيث أوجدت برنامجاً إلكترونياً ينتج رقماً سرياً من عدد من المراتب عند إدخال خصائص المعاملة الى البرنامج مثل مبلغ المعاملة ورقم كتاب الإصدار ورقم كتاب الجهة المُرسلة.. الخ. ويثبت هذا الرقم على كتاب براءة الذمة جنبا الى جنب مع رقم صادرة هيئة الضرائب الذي هو احد العناصر الداخلة في (خلطة) الرقم السري. وخاصية هذا الأسلوب إن هيئة الضرائب تُسلّم المواطن كتاب براءة الذمة بيده بدلا من إرساله بالبريد السري الذي كان قاتلا بكل المعاني.

ويتم تنصيب ذات البرنامج في دوائر الدولة التي لها مثل هذه المعاملات مع هيئة الضرائب.. وتم تدريب موظفيها عليه.

وعند إدخال الخصائص الواردة في ذلك الكتاب من قبل الدائرة المعنية، يُنتج البرنامج لدى تلك الدائرة ذات الرقم.. وعندها تتأكد الدائرة من صحة الصدور...

فإذا نتج رقم آخر، يعتبر الكتاب غير سليم.

فهل نريح المواطن ونخترع له هذا الأسلوب البسيط وفق آلية تتبناها مؤسسة مهمة كالامانة العامة لمجلس الوزراء.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الـتـاريـخ بـيـن الـفـتـح والـغـزو

للتاريخ أكثر من مسار وأكثر من توجه، وهنالك مقولة مفادها (التاريخ يكتبه المنتصر) وربما نتفق جميعا على هذا ولا نختلف فيه أو عليه ،وما يهمنا في هذا المقال هو معرفة كيف نتناول تاريخنا بعيدا عن الرؤية الموجودة في كتب التاريخ خاصة المنهجية منها والتي تؤسس لقاعدة كبيرة جدا ، هذه القاعدة تبدأ ببناء أفكارها وفق ما قرأته من صفحات التاريخ منذ المرحلة الابتدائية حتى شابت عليها وترسخت ، وفي مقالات عديدة تخص هذا الجانب نشرت عبر جريدة المدى الغراء وصحف أخرى ، تم تناول هذا الموضوع الشائك المتداخل مع الدين وليس مترابطا ، وهنالك فرق كبير جدا بين التداخل والترابط ، لأننا ضمن عالمين ولنا تأريخان يجب أن يكونا مترابطين ارتباطا وثيقا وقويا ، العالم الأول عالمنا العربي وما يربطنا بهذا العالم من علاقات ، والعالم الثاني هو عالمنا الإسلامي وما يتبعه من علاقات هو الآخر .

إيمان محسن جاسم

وحضارة ما بين النهرين كحضارة لا يمكن الطعن بها أو التشكيك بأصولها وإنجازاتها لأنها تمثل حالة بعيدة جدا عما تناولناه في المواضيع السابقة لأن حقبتها التاريخية لا تشكل محل جدل ونقاش وليس لها تداعيات ممتدة أبعد من مرحلتها التي كانت فيها ، أي بعبارة أدق إنها لم تكن مؤثرة في المرحلة التاريخية التي تلتها وليست متواصلة لأن ما كان موجودا من نظم حكم في سومر وأكد وآشور وغيرها نظام حكم سلالات عائلية تتوارث الحكم في ما بين أبنائها، شأنها في ذلك شأن الفراعنة والفرس والروم .

وعادة ما ينتهي حكم أية سلالة باندحارها في موجة غزو تتعرض لها فتطيح بمن تطيح لتكرس من جديد حكم عائلة وسلالة أخرى .

وهذا النمط من الحكم لا يؤسس روابط تواصل قوية ، وقد انتقلت هذه الصيغ من حكم السلالات والتوارث إلى صميم الدولة العربية الإسلامية في حقبتين (الأموية والعباسية) وشكلت مرحلة تاريخية امتدت أكثر من سبعة قرون ، وكانت في هذه المرحلة كافية جدا لأن ترسخ أشياء كثيرة في ذهنية أجيال عديدة منها: محاولة تغيير مسارات التاريخ نفسه عبر ربطه ربطاً مباشراً بالدين ، وقد نوهنا في مقال سابق عن هذا بإيجاز دون الخوض في التفاصيل التي تحتاج لملفات عديدة ولكنني أوجزها في أسطر ، حيث إن الدولة الإسلامية كانت دولة عالمية في مرحلتها الأولى من خلال إدارة شؤونها وتنظيم أمورها وتولي الولاة مناصبهم، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والقبلية.

وفي مرحلتها الثانية (الدولة الأموية) تحولت لدولة قومية بمعناها المتداول الآن، ويوحي ذلك من تسميتها حيث انحسرت في عائلة واحدة تكرست بها مفاهيم القومية بشكل واضح وجلي، لهذا كانت تردد دائما مقولة (العرب مادة الإسلام) وبالتالي حولت الدين الإسلامي هو الآخر إلى قومي بدلاً من عالمي ، وهذا انعكس بطبيعة الحال على نواح عديدة في مقدمتها محاولة ضم أمصار جديدة للدولة العربية ليس من باب نشر الدين بقدر ما هو من باب زيادة الجباية ورأس المال ، في ظل تعاظم صرفيات الدولة وتعدد مصادر البذخ بشكل جنوني، احتاجت معه الدولة إلى زيادة مواردها على حساب مبدئية الدين الإسلامي .

وسارت الدولة العباسية على ذات المنوال مع بعض الإصلاحات التي لم تتعد فترتها الأولى من إشراك البرامكة والأتراك وإسناد بعض المناصب لهم في هذا المكان أو ذاك ، لكن بقيت الدولة مركزية مصدرها الخليفة فقط .

وهذه المركزية هي التي نريد أن نصل إليها في مقالنا هذا ، فإذا ما أدركنا بأن سبعمائة سنة من المركزية في كل شيء ، كم سيكون التراكم التاريخي الذي يجعل من الوهم حقيقة بحكم كثرة تداولها وشيوعها بين الناس ، إلى درجة إن الدولة الأموية وفي وقت مبكر جدا استطاعت تكوين رأي عام في بلاد الشام معاد لآل بيت الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولنا في واقعة ألطف دليل قطعي على تأثير صناع التاريخ في كتابته ، بحيث ثمة تاريخ آخر يتداول ليس هو بالتاريخ الحقيقي أو المسار الصحيح له .

ثم جاءت الدولة العثمانية التي اعتبرها البعض فتحاً إسلامياً لعقود طويلة ، ولم يتم اعتباره غزواً واحتلالاً إلا في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٠ حيث قامت وزارة التربية والتعليم المصرية بتحويل درس الفتح العثماني لمصر إلى "الغزو العثماني" وذلك في مناهجها الدراسية لهذا العام ، والسبب أن هذا التغيير يعد رداً سياسياً مصرياً على الدور التركي في العالم الإسلامي والمنطقة العربية، ومحاولة "لدحض هذا الدور والتقليل منه خاصة في ظل الحديث عن ارتباط هذا الدور بالخلافة العثمانية التي يعتبرها بعض المؤرخين آخر دول الخلافة الإسلامية".

وهنا يتضح لنا بأن التاريخ ممكن أن يتغير إذا ما اقتضت مصالح النظام السياسي في أي بلد من بلداننا ذلك بصورة مفاجئة وسريعة .

لهذا عندما قلنا بأن إعادة قراءة التاريخ وخاصة تاريخ بلاد ما بين النهرين يجب أن تخضع لمنطق الحوادث كما حصلت لا كما كتبت من قومية واحدة وبنفس قومي ودون مراعاة لدور القوميات بل والديانات الأخرى في هذه البقعة من الأرض ، إنما كنا نريد التأسيس لفهم جديد للتاريخ بعيداً عن المفاهيم الكلاسيكية التي تناولها البعض في مجلداتهم دون أن يقدموا ما يجب تقديمه ، وربما عاشوا ضغوطات السلطة ورغباتها في محاولة صناعة تاريخ لم يحصل أبداً.

الـفـسـاد يـغـزو الـمـؤسـسـة الـعـسـكـريـة الـهـنـديـة

د. عبد الله المدني

على حين ظل الفساد ينخر معظم المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية والقضائية في باكستان، ويلطخ سمعة وتاريخ رموزها، على مدى العقود الستة الماضية منذ انفصال الأخيرة عن الهند البريطانية وقيامها ككيان مستقل، فإن المؤسسات الدستورية الهندية - خصوصا مؤسسة الجيش ذات الاحترام الكبير، والتاريخ النظيف المشهود بالخضوع للمؤسسات الديمقراطية المدنية - ظلت بعيدة عن مثل هذه الحالات، مع استثناءات قليلة تمثلت في فساد عدد قليل من ساستها - ولا سيما المحليين منهم – واكتشاف بضع حالات فساد في صفوف ضباط الجيش ممن حاولوا قبض العمولات أثناء عقد صفقات تحديث معدات الجيش أو أثناء توقيع اتفاقيات بناء المنشآت العسكرية، أو ممن حاولوا تحويل وجهات المعونات الخارجية او تهريب سلع تافهة مخصصة لمنتسبي الجيش لصالحهم، كالسجائر والمشروبات الكحولية والوقود والأغطية والملابس والخيام).

غير أن الأمور تغيرت بشكل دراماتيكي وسريع خلال السنوات العشر الماضية، وبالتزامن مع ما شهدته وتشهده الهند، المترامية الأطراف، والمثقلة بعدد ضخم من السكان والأجهزة البيروقراطية المركزية والمحلية، من عمليات تجديد للبنية التحتية، وتدشين للمشاريع الإنمائية والصناعية والعسكرية الكبرى، من تلك التي تستهدف اللحاق بركب العصر ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

فإذا ما استثنينا ما حدث في العام الماضي حينما تمت عملية بيع مريبة لأراض تتبع ملكيتها لوزارة الدفاع في منطقة "سوخنا" بولاية "البنغال الغربية" بمساحة تقترب من الثلاثين هكتارا إلى مجموعة من المستثمرين المحليين في القطاع الخاص، وهي العملية التي اكتشفت سريعا ونال المتورطون فيها عقوبات مختلفة في صورة مصادرة أموالهم، وتخفيض رتبهم العسكرية أو نقلهم نقلا تأديبيا إلى وظائف دنيا، فإن ما وقع مؤخرا أثار الدهشة والقيل والقال، وأدى إلى فتح كل الملفات على مصاريعها، خصوصا وأن قضية الفساد الجديدة مست حقوق أرامل شهداء الجيش ممن قضوا دفاعا عن سيادة الوطن ووحدته أثناء الحرب الجبلية القصيرة مع باكستان في عام ١٩٩٩ ، والمعروفة بحرب أو أزمة "كارغيل".

وتتلخص حكاية الفساد الطازجة في أن التحقيقات الرسمية أدت إلى ثبوت تورط عدد من الساسة والبيروقراطيين المتنفذين، بالاشتراك مع مجموعة من كبار ضباط المؤسسة العسكرية، في الاستيلاء، دون وجه حق وعن طريق التزوير وتغيير شروط التملك، على عقارات فارهة لأنفسهم في مشروع سكني في منطقة "كولابا" التجارية الواقعة في الجزء الجنوبي من مدينة "مومباي" عاصمة ولاية "مهاراشترا"، علما بأن المشروع المذكور تم الانتهاء منه في عام ٢٠٠٨ .

وفي سياق الكشف عن فضيحة الفساد هذه، تمت الإشارة تحديدا إلى الجنرالين "ديباك كابور" و "نيرمان تشاندر فيج"، إضافة إلى قائد القوات البحرية السابق الأدميرال "ماينيدرا سينغ" والنائب السابق لقائد القوات المسلحة "شانتانو تشودري"، كأشخاص ضالعين في تملك ما لا حق لهم فيه من خلال ترهيب مسؤولي "الجمعية التعاونية العسكرية للإسكان". بل تمت الإشارة أيضا إلى أن الجنرالين "كابور" و "فيج" قد سنا بنفسيهما اشتراطات تتيح لهما تملك عدد من الشقق السكنية التي يتجاوز سعر الواحدة منها اليوم ٨٠ مليون روبية أو ما يعادل ١,٨ مليون دولار أمريكي. من تلك الاشتراطات، أن من يريد الانتفاع بالسكن يجب عليه تقديم أوراق وشهادات تثبت إقامته في "مومباي" (المدينة التي تشهد طفرة عقارية غير مسبوقة وغلاء فاحشا في أسعار الأراضي) لمدة لا تقل عن ١٥ عاما. وكي ينطبق على الجنرالين مثل هذا الشرط، قاما باستصدار شهادات مزورة بهذا الخصوص، وقدما أوراقاً مفبركة.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن عملية الفساد هذه لم تكتشف إلا حينما بادر الأدميرال "سانجيف باسين" من قيادة القوات البحرية المرابطة في "مومباي" بالكتابة إلى كبار رؤسائه في وزارة الدفاع في "نيودلهي"، شاكياً من وجود مخالفات جسيمة في إتمام المشروع السكني المذكور، ومشيرا في الوقت نفسه إلى وجود مخاطر أمنية للمشروع كونه يطل على منشآت عسكرية حساسة في المنطقة، علاوة على أضراره البيئية التي كانت الصحافة المحلية قد أشارت إليها في سنوات سابقة، لكن المؤسسة العسكرية تصدت لها بالقول "إن الأراضي والمناطق التي تتبعها لا تنطبق عليها القوانين المدنية".

وهكذا كانت رسالة الأدميرال "باسين" هي التي قرعت أجراس الإنذار، ودفعت السلطات إلى فتح تحقيق واسع حول المشروع السكني في "كولابا". حيث تبين بعد الفحص والتدقيق الميدانيين، أن المشروع الذي كان مقررا له ألا يتجاوز الأدوار الستة، أرتفع إلى ٣١ دورا بارتفاع ١٠٠ متر، الأمر الذي جعله يكشف كل ما يدور داخل المنشآت العسكرية الحساسة القائمة على شواطئ "مومباي"، وبالتالي ففي استطاعة أعداء الهند (من انفصاليين كشميريين وماويين وجماعات إرهابية متشددة) استخدامه في القيام بعمليات هجومية ناجحة.

وتعليقاً على هذه الحالة غير المسبوقة طالبت الصحافة الهندية الحرة في افتتاحيتها بضرورة تدخل الدولة بقوة قبل أن تستفحل الظاهرة، وتتحول الهند إلى صنو لباكستان لجهة تفشي الفساد في أوصالها، وعجز المؤسسات المدنية عن كبح جماح طموحات جنرالات المؤسسة العسكرية، فيما كتب بعض نشطاء المجتمع المدني مقالات يحثون فيها حزب المؤتمر الحاكم وحزب "بهاراتيا جاناتا" المعارض إلى رص الصفوف و تكثيف الجهود لمكافحة مختلف ظواهر الفساد والإفساد، بدلاً من توجيه الاتهامات لبعضهما البعض حول من زرع بذور الفساد في المجتمع أولا، أو الدخول في سجال عقيم حول أيهما يملك تاريخا أكثر نصاعة، ورموزاً أكثر نزاهة. علما بأن الحزب الحاكم بقيادة السيدة "سونيا غاندي" وجد نفسه في موقف دفاعي مؤخرا أمام حزب المعارضة، على خلفية طرد الأول رمزين من رموزه الكبار، وهما وزير الاتصالات "أنديموتو راجا"، ورئيس حكومة ولاية مهاراشترا "أشوك تشافان"، بسبب الغش وسوء التصرف والإخلال بالأمانة، وهو ما نجم عنه خسائر فاقت الأربعين بليون دولار في سوق المبادلات المالية.

على أنه من المهم هنا التذكير بأنه طالما وجدت في الهند مؤسسات ديمقراطية شفافة، وصحافة حرة، وقضاء نزيه، فإن جرثومة الفساد لن تنجح في التكاثر، ومن يقتاتون عليها لن يستطيعوا الإفلات من العقاب، أي على العكس من الأمم ذات الأنظمة الشمولية، والإعلام المقموع.

تحـويـل الـمـلـكـيـة

صبيح الحافظ

تعتمد مديرية المرور العامة (شعبة تسجيل السيارات في عملية تحويل ملكية المركبات من الطرف الاول (البائع) الى الطرف الثاني المشتري وفق تعليمات وضوابط جامدة ومعرقلة لعملية تنشيط سوق بيع وشراء السيارات، وبالتالي تؤثر على تنمية الاقتصاد العراقي في هذا القطاع .

وهذه التعليمات في ما يخص عملية تحويل الملكية بين الطرفين البائع والمشتري لا تتم بحضور البائع شخصياً أمام ضابط التسجيل في مديرية المرور رغم اعترافه الرسمي وتوقيعه بموجب العقد المبرم بينهما والمنظم والموثق من قبل صاحب المعرض والمجاز رسمياً والذي يعتبر شخصاً ثالثاً (شاهد) في عملية البيع والشراء ، إضافة الى ان هناك عقداً رسمياً آخر يطلق عليه (العقد المروري) وهو معد من قبل مديرية المرور العامة ويعتمد عليه وفيه يعترف الطرف الاول(البائع) ببيع سيارته الى الطرف الثاني ويقر ويعترف أيضاً انه تسلم مبلغ البيع نقداً بحضور وتوقيع صاحب المعرض المجاز رسمياً في توثيق العقد المروري ، وهنا تنتهي علاقته بملكية السيارة المبيعة ويحق للمشتري تسجيلها باسمه ومالكها ويحق له أيضاً التصرف بها كما يشاء، إذ ليس من المعقول والشرعية بقاء ملكية السيارة باسم صاحب السنوية رغم اعترافه ببيعها وقبض ثمنها كاملاً.

إذاً لماذا تصر مديرية المرور بحضور البائع شخصياً للاعتراف بالبيع امام ضابط التسجيل؟

يقول احد المسؤولين في شعبة التسجيل إن هذا الإجراء يعتبر من باب الاحتياط، حيث ربما يكون للطرف الاول (البائع) دين او بقية مبلغ على ذمة الطرف الثاني.

وجواباً على هذا الرأي او الاعتقاد(المفترض) فكان يجب ان ينص العقد على ذلك ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأذا كان للبائع بقية ، فلماذا لم تتم مطالبة المشتري قبل عملية التحويل ، فهذا يدل على ان هناك نية غير حسنة تهدف من ورائها عملية ابتزاز الطرف الثاني (المشتري).

إن وجوب حضور البائع امام ضابط التسجيل حسب تعليمات المرور له تداعيات عديدة منها: امتناع البائع عن الحضور لأسباب وذرائع اخرى ، او مطالبته للمشتري بدفع مبلغ معين قد يؤدي الامر الى حصول مشاحنات ومجادلات قد تلغي عملية البيع برمتها او يحدث بينهما عراك وغير ذلك. لهذا نرى إعادة النظر بتلك التعليمات الخاصة بتحويل الملكية دون حضور البائع لدى دائرة المرور ويعتمد العقد المروري ونصوصه الواضحة لإتمام عملية التحويل حيث ان ذلك سوف يؤدي الى تسهيل وتقليل الإجراءات الروتينية الجامدة،علماً ان بقاء هذه التعليمات وعدم تعديلها يؤثر على عملية تنشيط سوق البيع والشراء في قطاع تجارة السيارات ، وبالتالي يؤثر على انكماش هذا السوق والمرتبط بالاقتصاد العراقي العام .

وان التداعيات تشمل أيضاً عملية تسقيط السيارات القديمة حيث تطبق هذه التعليمات والضوابط الجامدة على هذا النشاط أيضاً.

وأخيراً نرجو من مديرية المرور العام تعديل هذه التعليمات من خلال تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين مع اشتراك اصحاب المعارض والتجار الذين يعملون في سوق بيع وشراء وتجارة السيارات لوضع فقرة اخرى تنص على تحويل ملكية السيارة باسم المشتري دون حضور البائع امام ضابط التسجيل، ويكون توقيعه على عقد البيع هو الأساس في عملية تحويل الملكية الى المشتري.